



البوليساريو: خط الشهيد
POLISARIO : JAT ACHAHD
POLISARIO : KHAT ACHAHD

مشروع برنامج العمل السياسي

تمهيد

الفصل الأول منطلقات و أهداف

الفصل الثاني الوضع القائم على المستوى الوطني

الجزء الأول: الوضع القائم على مستوى المخيمات و المناطق المحررة

1. الوضع القائم على مستوى القيادة السياسية
2. الوضع القائم على مستوى القاعدة الشعبية
3. الجمعيات غير الحكومية
4. الصحافة المستقلة

الجزء الثاني: الوضع القائم على مستوى المناطق المحتلة و جنوب المغرب

1. الطلبة داخل المغرب
2. الجاليات القادمة من المناطق المحتلة و جنوب المغرب

الفصل الثالث البدائل و التصورات

1. الشروط الضرورية للإصلاح و التغيير
2. الإصلاحات السياسية
3. الإصلاحات الدستورية
4. الإصلاحات الإدارية
5. الإصلاحات الدبلوماسية
6. الإصلاحات العسكرية
7. الإصلاحات الثقافية و الإعلامية
8. الإصلاحات التعليمية و التربوية
9. الإصلاحات الاجتماعية و الصحية
10. المناطق المحتلة و جنوب المغرب
11. الجاليات الصحراوية بالخارج

الفصل الرابع توصيات اللجنة التحضيرية الموسعة

تمهيد

استجابة للمطالب الجماهيرية، و تنفيذاً لما جاء في البيان الختامي للندوة الأولى للجنة التحضيرية الموسعة، الصادر بتاريخ 31 يناير 2005، و انسجاماً مع روح بيان العاشر ماي 1973، و بغية إشراك كل المناضلين و المناضلات – كل من موقعه، و حسب رؤيته و تجربته – في مسلسل الإصلاح و التغيير الذي أصبح يفرض نفسه علينا بالحاح، تضع اللجنة التحضيرية الموسعة رهن إشارة الجميع مشروع برنامج العمل السياسي للبوليساريو: **خط الشهيد**.

إن هذا المشروع هو حصيلة كل المقترحات التي توصلت بها اللجنة من طرف العديد من المواطنين و المواطنات في مختلف مواقع الفعل و النضال، و في هذا الإطار تشيد اللجنة بالمساهمات القيمة التي توصلت بها من المناطق المحتلة و التي تتم عن وعي وطني عميق بمتطلبات المرحلة التاريخية التي تمر منها قضية الشعب الصحراوي العادلة. إن المشروع لا يدعي الإحاطة بكل التساؤلات و الاستفسارات التي تشغل بال المواطن الصحراوي، كما أنه لا يدعي تقديم حلول سحرية جاهزة للخروج من الأزمة التي أصبحت مستفحلة على كل الأصعدة. إلا أن المشروع – و بكل تأكيد – يؤسس لبناء بديل تجاوزي من شأنه إصلاح ما يمكن إصلاحه و تغيير ما يجب تغييره. و تجدر الإشارة إلى أن الإصلاح و التغيير اللذين يصبو إليهما البوليساريو: **خط الشهيد** لا يرتبطان – بالضرورة – بأعضائه كأفراد، بقدر ما يرتبطان بتطبيق البديائل التجاوزية التي يقترحونها، فأعضاء "**خط الشهيد**" لا تحركهم أية مطامح مادية أو سلطوية.

و وعياً منا بأن الإصلاح أصبح ضرورة وطنية ملحة لا رجعة فيها، لكونه طريق الخلاص الذي سيساعد شعبنا على تحقيق النصر في معركته ضد الاحتلال و الفساد و بناء دولته الديمقراطية فوق كامل التراب الوطني، فالإصلاح الذي يدعو إليه **خط الشهيد** هو بالأساس عمل وطني يهدف لإعادة الثقة في التنظيم السياسي و مؤسسات الدولة و أداء الشعب الصحراوي كشعب متطلع للحرية و الاستقلال.

إن كل الذين يقفون في وجه **النقد الذاتي** البناء الهادف لإصلاح أوضاع الشعب الصحراوي، هم أعداء هذا الشعب المتكبرين لتضحياته و لدماء شهدائه، الذين يضعون أنفسهم خارج الثورة، بل يقفون عثرة أمام إنجاز مهماتها التي لا رجعة فيها، إنهم يعملون على تقييد الشعب الصحراوي و الزيادة من معاناته. فكل من تواطأ مع الفساد، سواء بالتحالف معه أو بغض النظر عنه فهو مشارك في الجرائم المرتكبة في حق الشعب الصحراوي.

و إيماناً منا بأن تحديد مكانم الأزمة يشكل في حد ذاته نصف حلها، و لضرورات منهجية صرفة، قررنا تقسيم هذا المشروع إلى أربعة فصول رئيسية، يتناول الأول منطلقات و أهداف البوليساريو: **خط الشهيد**، بينما يعكف الفصل الثاني على تشريح الواقع القائم، أما الفصل الثالث فيقدم تصورات و اقتراحات للبدائل التجاوزية، فيما يعرض الفصل الرابع توصيات اللجنة التحضيرية الموسعة.

و بناء على ما تقدم, فإن هذا البرنامج يبقى مجرد مشروع قابل للتعديل, و قادر على استيعاب كل الاقتراحات الصادرة عن كل مواطن صحراوي مؤمن بمبادئ ثورة 20 ماي منطلقا, و متمسكا بحق الشعب الصحراوي في تقرير المصير هدفا.

إننا نغتتم هذه الفرصة لنوجه نداء إلى كل الصحراويين الذين يودون تأدية واجبهم الوطني للمشاركة معنا, لننقذ سويا ما تبقى من مكاسب شعبنا, و لنعيد لقضيتنا الوطنية بريقها, و لنسلك سويا أقصر طريق توصلنا إلى الاستقلال الوطني فوق كامل تراب الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية.

اللجنة التحضيرية الموسعة

الفصل الأول: المنطلقات و الأهداف

البوليساريو: خط الشهيد حركة إصلاحية نابغة من صميم نضال و كفاح الشعب الصحراوي، أملت ظروف ذاتية اتسمت بعجز قيادة البوليساريو الحالية عن أداء المهام المنوطة بها، و تفریطها في مكاسب الشعب الصحراوي، و عدم توفرها على استراتيجية محكمة و واضحة كفيلة بالرد على كل الاحتمالات الممكنة. و ظروف موضوعية، تجسدت في التغيير الجذري لموقف المحتل المغربي بتنكره لكل التعهدات و الاتفاقيات التي وقعها مع الطرف الصحراوي تحت رعاية الأمم المتحدة، هذه الأخيرة أبدت هي الأخرى تماطلا، بل تراجعاً مكشوفاً في تأدية مهمتها المتمثلة أساساً في إجراء استفتاء حر، عادل و نزيه يمكن الشعب الصحراوي من ممارسة حقه في تقرير المصير.

و تشبثاً بروح بيان العاشر ماي 1973 الهادف إلى جعل البوليساريو أداة لتحرير الوطن و صيانة كرامة الشعب الصحراوي و مقدساته، و الرقي به إلى مصاف الشعوب المتحضرة، يهدف خط الشهيد إلى الإصلاح و التجديد داخل جبهة البوليساريو من خلال برنامج عمل شمولي، مبني على إشراك كل المواطنين و المواطنات في صنع القرارات، و رفع التحديات و القضاء على كل المخاطر التي أصبحت تهدد كينونة شعب عظيم ناضل و صمد و قاوم، و لازال مستعد للمزيد من البذل و العطاء في سبيل الحرية و الاستقلال.

و لتحقيق أهدافه، يتبنى خط الشهيد الطرق السلمية المبنية على الحوار الديمقراطي الجاد و المسؤول، كما أنه ينبذ كل أشكال العنف و الإرهاب دون المساس من شرعية الكفاح المسلح كوسيلة لتحرير الشعوب من الهيمنة الاستعمارية، و فرض ممارسة حقاها في تقرير المصير طبقاً للشرعية الدولية.

الفصل الثاني: الوضع القائم على المستوى الوطني

الجزء الأول: الوضع القائم على مستوى المخيمات و المناطق المحررة

إن الواقع القائم بالمخيمات و المناطق المحررة أصبح يدعو إلى القلق أكثر من أي وقت مضى، فالأزمة اكتسحت كل مجالات الحياة إلى درجة فقد معها مجموعة كبيرة من أفراد شعبنا الأمل في إيجاد مخرج يمكننا من استعادة قوتنا المفقودة للقضاء على كل أشكال الفساد و الانحراف التي باتت تبعدنا تدريجياً عن تحقيق أهدافنا الوطنية.

لقد صار لزاما علينا البحث عن الوسائل الكفيلة ببرد الاعتبار لكل المناضلين و المناضلات بصفتهم صانعي أمجاد الشعب الصحراوي، القادرين على مواصلة مسيرة التحرير و البناء، و رفع تحديات المرحلة التاريخية التي تمر منها قضية شعبنا العادلة.

1. الوضع القائم على مستوى القيادة السياسية

- تحويل نهج المؤتمرات الشعبية من وسيلة ديموقراطية إلى مجرد تكريس لواقع الأزمة، و تجديد عهدة القيادة.
- قيادة سياسية غير فاعلة، غير منسجمة و عاجزة عن تأدية المهام المنوطة بها.
- عدم مسايرة نمط تفكير و تدبير القيادة السياسية للمتطلبات الراهنة.
- الارتجالية في المواقف السياسية المرتبطة بمصير الشعب الصحراوي.
- الإنفراد باتخاذ القرارات دون أدنى استشارة للمواطن.
- التفاوض مع العدو من موقع ضعف، مما ساهم في تعزيز تعنته.
- تقديم كل التنازلات الممكنة للمحتل دون مقابل.
- سوء تدبير ملف الأسرى المغاربة.
- إهمال القيمة الرمزية و الواقعية للمناطق المحررة بصفتها جزء من السيادة الوطنية.
- انعدام استراتيجيات واضحة للرد على كل الاحتمالات.
- هدر العديد من المكاسب و الاعترافات المحققة دبلوماسيا.
- الفشل في إدارة مجموعة من الخلافات الداخلية على مستوى الأمانة الوطنية مما دفع ببعض أعضائها للفرار إلى المغرب.
- فوضوية العمل الدبلوماسي و عدم خضوعه للتخطيط و المتابعة.
- تحويل بعض الوزارات و السفارات و التمثيليات إلى أملاك خاصة.
- ممارسة الوصاية على نضالات جماهير المناطق المحتلة و جنوب المغرب، و المتاجرة بها.
- الفشل في إدماج الإطارات و المثقفين و الخريجين الجامعيين للمساهمة الفعلية في معركة البناء و التحرير.
- التفكك الممنهج للمؤسسات الوطنية و شل فعاليتها.
- شل فعالية وزارة الدفاع و الاستخفاف بمقاتلي جيش التحرير الشعبي الصحراوي.
- فقدان المؤسسة الإعلامية لدورها الريادي في معركة التحرير، و دخولها في دوامة من العشوائية و الروتين و الرتابة غامضة الأهداف.
- غياب سياسة تعليمية واضحة، و تدني خطير في مستوى التحصيل الدراسي و نسب التمدرس.
- إهمال كلي للجانب الثقافي باعتباره بطاقة تعريف للهوية الوطنية.
- غياب مؤسسة صحية فعلية، و تحول المستشفيات و الإمكانات الطبية إلى وسيلة انتفاع و متاجرة في أيادي القبليين و الانتهازيين.
- الاعتماد على البعثات الطبية الأجنبية و تهيمش المختصين الصحراويين.
- تحول المنظمات الجماهيرية إلى مجرد أفراد يدورون في فلك إملاءات القيادة السياسية.

- عدم فعالية أجهزة الأمن و الاستخبارات, و تحولها إلى أداة بوليسية لترهيب المواطن بدل حمايته.
- انعدام استقلالية ونزاهة القضاء.
- توقيف النقل العمومي و استبداله بسيارات الأجرة في غياب نظام للأجور يكفل أجرة شهرية كافية لسد حاجيات كل مواطن.
- تحويل المخيمات إلى سوق سوداء للتهريب و الكسب غير الشرعي, و التجارة غير المنظمة.
- تفشي الرشوة و المحسوبية و القبلية في التسيير.
- الغنى الفاحش و غير الشرعي لبعض أعضاء القيادة الحالية.
- غياب سياسة عادلة و منصفة لتوزيع المساعدات الإنسانية على مستوى الهلال الأحمر الصحراوي.
- ربط توزيع المساعدات الإنسانية بالانضباط الحزبي, و تحويلها إلى وسيلة ضغط و ابتزاز.
- غياب المساواة و الديمقراطية في التسيير على مستوى الولايات و الدوائر.
- التمييز بين المواطنين في حق التكوين و الحصول على جواز سفر.
- انعدام الشفافية في المداخل و الممتلكات العامة, و طرق صرفها و صلاحيات التصرف فيها.
- استخدام مرجعية التنظيم السياسي و القيادة الثورية لتبرير الفساد.
- التخلي عن العناية بمعطوبي الحرب و عائلات الشهداء و المعتقلين.
- إقصاء المرأة و إهمال الطفولة و المسنين.
- تهميش الشباب و عدم العناية به و الفشل في تأطيره و دمجهم في المشروع السياسي الوطني.
- التفريط في تحسين الظروف المعيشية للطلبة و انعدام سياسة واضحة لدمجهم في معركة التحرير و البناء و الاستفادة من خبراتهم.
- التفريط في العنصر البشري باعتباره رأس مال الثورة.
- انعدام فعالية المجلس الوطني و تحويل مهمته الرقابية إلى مجرد تزكية للفساد القائم.
- ترسيخ ثقافة الهزيمة و القبول بالأمر الواقع.

2. الوضع القائم على مستوى القاعدة الشعبية

- التسليم بالأمر الواقع و انسداد أفق التغيير لدى نسبة كبيرة من المواطنين.
- استحضار حملات الاعتقالات و الاختطافات, و ما صاحبها من تعذيب و تصفيات جسدية شملت العديد من المواطنين الصحراويين الأبرياء.
- مجازاة القيادة السياسية بدل الضغط عليها لإصلاح الواقع القائم.
- الانغماس في المتاجرة و طغيان الكسب المادي على العمل النضالي.
- الانزواء في كنف القبلية كرد فعل على غياب تنظيم سياسي مؤسستي يكفل للمواطن حقوقه و يضمن تحقيق أهدافه الوطنية.

- نزوح العديد من الكفاءات إلى أوروبا و الدول المجاورة نتيجة لسياسة التهميش و الإقصاء.
- الرضوخ لكل القرارات الفوقية الصادرة عن القيادة السياسية دون مناقشتها أو التعقيب عليها.

2.1. الطلبة الصحراويين بالخارج

أمام غياب أو تغييب اتحاد للطلبة، و في ظل الفوضى التنظيمية الشاملة، وجدت الفروع الطلابية نفسها بين مطرقة اتحاد الشبيبة و سندان وزارة التعليم، الشيء الذي أثر سلبا على مردوديتها في معركة التحرير و البناء، ينضاف إلى ذلك التهميش الممارس ضد الخرجين الجامعيين و المتخصصين مما ولد وضعية خطيرة تهدد مستقبل الوطن و المواطن. إن كل المحاولات الطلابية للخروج من هذا المأزق قوبلت بالرفض القاطع من قبل القيادة السياسية التي تنصب نفسها وصية على كل شاذة و فاذة، محتكمة في ذلك لأفكار لم تعد تسائر متطلبات المرحلة التاريخية. إلا أن و عي الطلبة الصحراويين بمسؤولياتهم التاريخية بصفتهم العمود الفقري لبناء دولة صحراوية ديموقراطية و مستقلة، سيفند، لا محالة، كل المحاولات الرامية إلى تكميم أفواههم و شل قدراتهم.

2.2. الجاليات القادمة من المخيمات

لقد أدت الأزمة المستقطلة على كل المستويات داخل المخيمات بالعديد من المواطنين الصحراويين إلى اللجوء إما إلى دول الجوار أو إلى أوروبا مشكلين بذلك تكتلات بشرية غير مؤطرة هدفها تحصيل كسب مادي يمكنها من تحسين ظروفها المعيشية و حل بعض مشاكلها الصحية أو مساعدة بعض أفراد عائلاتها الذين لم يفلحوا أو لم يريدوا مغادرة المخيمات. إن قرار السلطات الاسبانية القاضي بمنح الجنسية لكل صحراوي أمكنه إثبات تسجيل اسمه في سجلات الحالة المدنية الاسبانية، و كذلك التسهيلات الممنوحة للصحراويين من أجل الحصول على إقامة شرعية، دفعا بالعديد من المواطنين و المواطنات إلى مغادرة المخيمات قصد الاستفادة من التسهيلات المذكورة. و في هذا الإطار ظهرت العديد من التجاوزات على مستوى الإدارة الصحراوية، فتفاقت الرشوة و المحسوبية و القبليّة. أما بعض تمثليات جبهة البوليساريو باسبانيا فقد ظلت عاجزة عن مساعدة و تأطير و توجيه الجالية الصحراوية هناك، و فوتت فرصة الاستفادة من قدراتها لتطوير العمل الدبلوماسي الشعبي، بل الأكثر من ذلك أن بعض التمثليات تنكرت لوجود تلك الجالية، و وضعت الحواجز الإدارية في وجه العديد من أفرادها بغية حرمانهم من التمتع بإقامة شرعية.

3. الجمعيات غير الحكومية

لازال الموقف السياسي للقيادة الحالية بخصوص المنظمات غير الحكومية الصحراوية يتأرجح بين الوضوح و الغموض النسبيين. و إذا كانت القيادة الحالية أباحت لجمعيتين غير حكوميتين ممارسة أنشطتهما فإن وصايتها ظلت قائمة عليهما، إذ أن الأمر لا يدعو كونه استغلالا للعمل الجمعي من أجل المتاجرة بمعاناة جماهير المناطق المحتلة و جنوب المغرب. و على الرغم من الادعاءات المروجة لاستقلالية كل من جمعية أولياء المعتقلين و المفقودين الصحراويين، و اتحاد الحقوقيين الصحراويين، فإن الجمعيتين لا تخرجان - في وضعيتهما الحالية- شكلا و مضمونا عن إطار روافد البوليساريو.

و تبقى خلفيات الإعلان عن تأسيس كل من اتحاد الكتاب و الصحفيين الصحراويين, و جمعية ضحايا الألغام يكتنفها الغموض إلا أنه من المؤكد إن القيادة السياسية بإقدامها على الترخيص لبعض الجمعيات غير الحكومية - دون غيرها - لممارسة نشاطها, يعتبر خرقا سافرا للمادة 31¹ من دستور الجمهورية.

4. الصحافة المستقلة

في ظل التطورات التي عرفها المجتمع الصحراوي نتيجة انفتاحه على محيطه الخارجي ببعديه الإقليمي و الدولي, و نتيجة للوعي بضرورة نبذ و محاربة الفكر الواحد و فتح المجال لحرية الاختلاف في الرأي دون المساس بالثوابت الوطنية, وفي تحد كبير لرفض السلطة القائمة لكل أشكال التعبير الحضاري الحر, قامت مجموعة من المثقفين - بوسائلهم الذاتية - بالتأسيس لصحافة حرة تعكس هموم و تطلعات المواطن الصحراوي, و ذلك من خلال مجلتهم الجادة و الواعدة: **المستقبل الصحراوي**. إن هذه المبادرة تؤرخ فعليا لظهور الصحافة الحرة بالصحراء الغربية.

الجزء الثاني: الوضع القائم على مستوى المناطق المحتلة و جنوب المغرب

لقد عرفت الصيرورة التاريخية لنضالات جماهيرنا في المناطق المحتلة و جنوب المغرب تطورات هامة, إذ شكلت عطاءاتهم, لاسيما في المدة الأخيرة, تحديا ملموسا لكل السياسات الاستعمارية التي تبناها نظام الرباط لتقويض قواهم و شل فعاليتهم. فقد حقق المناضلون و مناضلات مكاسب وطنية هامة نتيجة لصمودهم أمام غطرسة المحتل, و تحديهم لكل أشكال التنكيل و التعذيب و التقتيل, كما أكدوا للرأي العام الدولي, في أكثر من مناسبة, زيف ادعاءات النظام المغربي حول مغربية سكان المناطق المحتلة. و تجدر الإشارة إلى أن المقاومة داخل المناطق المحتلة و جنوب المغرب تتجاذبها مجموعة من التيارات الوطنية ذات التوجهات المختلفة و التي لا تتقاطع بتاتا في رؤيتها مع مجموعة من الصحراويين فضلوا الارتقاء في أحضان أكاذيب النظام المغربي و أطروحاته المزيفة بخصوص قضية الصحراء الغربية. و لعل أبرز المكاسب التي حصلت عليها التيارات الوطنية داخل المناطق المحتلة و جنوب المغرب منذ اندلاع ثورة 20 ماي الخالدة, هو المجابهة العلنية للاحتلال عبر الحوار الحضاري المرتكز على قرارات الشرعية الدولية. إن هذه القفزة النوعية في أسلوب المواجهة مع العدو فرضت على بعض وسائل الإعلام المغربية و الدولية, تناول موضوع الصحراء الغربية من وجهة نظر مغايرة لما تروج له أبواق الدعاية الرسمية المغربية. و في ظل التطورات التي يعرفها ملف حقوق الإنسان بالمغرب, و لخلق جبهة متحدة للتصدي لسياسة التلاعب بمعاناة الضحايا الصحراويين و عائلاتهم التي تنهجها ما سمي ب: **هيئة الإنصاف و المصالحة المعينة** من طرف الملك لمعالجة ملف الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان من طرف النظام المغربي منذ 1956 إلى غاية 1999, و من أجل فتح واجهة نضالية

¹ حق إنشاء الجمعيات و الأحزاب السياسية معترف به و مضمون فيما بعد الاستقلال.

جديدة، أقدم العديد من الإطارات و المثقفين و الناجين الصحراويين من جحيم المخافي السرية المغربية، أقدموا على تأسيس مجموعة من الجمعيات و اللجان للدفاع عن حقوق الإنسان. أما المبادرة الجريئة و الشجاعة التي اتخذها مجموعة من المناضلين و المناضلات و المتمثلة في إنشاء اللجنة الصحراوية لتقرير المصير في الصحراء الغربية، فإنها تنم عن وعي عميق بضرورة تحديث المواجهة مع العدو طبقا للمراحل التاريخية التي تمر منها قضيتنا الوطنية.

و تبقى المناطق المحتلة و جنوب المغرب إحدى الرهانات الأساسية في معادلة كفاح الشعب الصحراوي من أجل الحرية و الاستقلال، لذا فإن نضالات الجماهير الصحراوية هناك مفخرة يجب أن تثنى عليها بعيدا عن كل محاولات الوصاية و الاحتواء التي تمارسها القيادة السياسية الحالية.

1. الطلبة داخل المغرب

إذا كانت الحركة الطلابية الصحراوية داخل المغرب قد شكلت النواة الأولى للثورة التحريرية الصحراوية بداية السبعينيات، فإن أفواج الطلبة الدارسين بالمغرب ظلوا، على الدوام، متمسكين بالخيارات الوطنية للشعب الصحراوي، متخذين من فكر الفقيه بصيري و عبقرية الشهيد الولي مصطفى السيد بوصلة اهتداء تنير درب نضالاتهم وسط تجاذب مختلف التيارات السياسية الفاعلة و المتفاعلة مع الساحة الطلابية المغربية.

لقد برع الطلبة الصحراويون في التعامل مع حيثيات كل مرحلة من مراحل تطور قضية شعبنا العادلة، إذ ارتقوا بوسائلهم النضالية إلى مستوى أصبح يؤهلهم لتأطير و توجيه نضالات الجماهير الصحراوية داخل المناطق المحتلة و جنوب المغرب.

2. الجاليات القادمة من المناطق المحتلة و جنوب المغرب

أمام الوضعية الاقتصادية المزرية المفروضة على المواطنين الصحراويين و التي جاءت نتيجة لسياسة التهميش و الإقصاء و التمييز التي ينفجها النظام المغربي الغازي، قررت مجموعة منهم الهجرة بحثا عن مكان آمن يوفر لهم العيش الكريم و الحماية الضرورية. و على مر السنين تكونت جالية صحراوية كبيرة بالخارج لاسيما في اسبانيا. و على مر السنين ظلت القيادة السياسية للبوليساريو تنتكر لهؤلاء المواطنين و تتحاشى الخوض في أي نوع من الحوار معهم قد يكلفها عناء البحث عن حلول لمشاكلهم، أما في فترات سابقة فقد كان ينعى كل صحراوي قادم من المناطق المحتلة و جنوب المغرب بالعمالة و الخيانة.

الفصل الثالث: البدائل و التصورات

1. الشروط الضرورية للإصلاح و التغيير

• عقد مؤتمر استثنائي لجبهة البوليساريو في أقرب وقت ممكن من أجل الإصلاح و التغيير، و ذلك لتمتين وحدة الصف الصحراوي و استعادة الثقة في الممثل الشرعي و الوحيد للشعب

الصحراوي، و تحديد استراتيجية واضحة المعالم، و انتخاب قيادة وطنية جديدة و فاعلة، و إقرار الإصلاحات و البدائل التجاوزية الضرورية. و خلال هذا المؤتمر الاستثنائي، الذي يشترط أن يكون ثلثي أعضاء لجنته التحضيرية لا يقلدون مناصب قيادية، تتم المصادقة على برنامج سياسي خاص بجهة البوليساريو، و على تعديل قانونها الأساسي، و انتخاب أمينها عام لها يقوم بمهام رئيس الدولة لمدة أقصاها سنتين أي إلى حين المصادقة على الدستور المعدل و انتخاب رئيس للجمهورية و أعضاء للمجلس الوطني. و تتكلف لجنة وطنية من المختصين يعين رئيسها من قبل الأمين العام المنتخب بإعداد مسودة الدستور المعدل في أجل لا يتعدى سنة واحدة، و عرضه للاستفتاء العام. وفي حالة عدم حصول الدستور المصوت عليه على الأغلبية البسيطة، تنظم ندوات على المستوى الوطني لرصد التعديلات اللازمة و إدراجها في مسودة الدستور المعدل في أجل لا يتعدى ستة أشهر، ليتم تقديمه للاستفتاء العام من جديد.

- الفصل بين مناصبي الأمين العام للجهة و رئيس الدولة، و ذلك بغية التخفيف من عبء المسؤولية في أفق تفعيل بناء أسس الدولة الصحراوية العصرية، و استجابة للواقع السياسي الصحراوي الحالي الذي لم يعد التداخل بين جهة البوليساريو والجمهورية الصحراوية قادر على استيعابه. فالأمين العام للجهة و أعضاء الأمانة الوطنية ينتخبون من قبل المؤتمر، أما رئيس الدولة فينتخب عبر الاقتراع الشعبي العام، و تحدد صلاحيات الأمين العام ضمن القانون الأساسي للجهة، بينما تحدد صلاحيات رئيس الدولة ضمن دستور الجمهورية.
- إقصاء كل من ثبت تورطه في الخروقات السافرة لحقوق الإنسان بالمخيمات، أو ارتكاب جرائم اقتصادية مرتبطة بالممتلكات العامة من تولى مناصب سياسية تخول له ممارسة السلطة.
- إعادة النظر في مسألة التأطير السياسي تماشيا مع التطورات التي عرفها العالم على مستوى المنظومات السياسية، و الرقي بالممارسة السياسية الداخلية من مستوى التحريض الأجوف إلى إشراك المواطن في صنع القرارات، و تمكينه من التمتع بكل الحقوق التي تضمنها المواثيق الدولية.
- اعتماد مبدأ التصعيد السياسي و العسكري - إن اقتضى الأمر ذلك - مع المحتل و تسخير كل الطاقات و الإمكانيات للرد على تعنت النظام المغربي الغازي و تنكره لكل التعهدات و الاتفاقيات المبرمة مع الطرف الصحراوي تحت رعاية الأمم المتحدة، و خلق جبهة فاعلة و قوية لمجابهة المستعمر و الضغط عليه اقتصاديا و سياسيا حتى ينصاع لقرارات الشرعية الدولية القاضية بتمكين الشعب الصحراوي من ممارسة حقه في تقرير المصير.
- التعامل الإيجابي و الموضوعي مع النهج السياسي القائم بالمناطق المحتلة و جنوب المغرب، و رفع الوصاية السياسية عن الأساليب النضالية للمناضلين و المناضلات هناك، و تفعيل التنسيق معهم قصد إشراكهم فعليا في بناء المشروع الوطني، و الكف عن استغلال معاناتهم لتحقيق أغراض نفعية ضيقة.
- إعادة النظر في تعامل الأمم المتحدة مع قضية تصفية الاستعمار من الصحراء الغربية.
- إعادة النظر في الصيغة الحالية للتضامن الدولي مع قضية الشعب الصحراوي العادلة.

2. الإصلاحات السياسية

- تقديم مقترحات عملية للممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة للخروج من وضعية الجمود التي يعرفها مسلسل التسوية لأمني بالصحراء الغربية. المقترحات يجب أن تأخذ بعين الاعتبار كل ما تم إنجازه في اتجاه تمكين الشعب الصحراوي من ممارسة حقه في تقرير المصير.
- تحديد أولويات السياسة العامة على ضوء استراتيجية محكمة تؤطر التوجه النضالي على مستوى كل من جهة البوليساريو و الدولة الصحراوية.

- فرض الرقابة و المحاسبة و سيادة القانون على ممارسة السلطة في مختلف مستوياتها.
- تفعيل أداء المجلس الوطني الصحراوي و إعادة النظر في انتخاب أعضائه ليعكس بجلاء تمثيل مختلف شرائح الشعب الصحراوي و ليمارس المهام التشريعية و الرقابية المنوطة به.

3. الإصلاحات الدستورية

- تعديل الدستور ليأخذ بعين الاعتبار المعطيات السياسية الجديدة على الساحتين الوطنية و الدولية, لاسيما فيما يتعلق بالحريات العامة و احترام حقوق الإنسان, و كذلك تحديد الصلاحيات, و تفعيل مبدأ المحاسبة, و تحديد مفهوم الحصانة. يتم عرض الدستور المعدل على الشعب للمصادقة عليه خارج المؤتمر الشعبي العام للجبهة. و توكل مهمة إعداد مسودته للجنة وطنية من المختصين, بإمكانها الاستعانة بمن تراه ضروريا من الخبراء الصحراويين أو الأجانب.
- مراجعة كل القوانين الانتخابية القائمة حاليا, و فصل القوانين الانتخابية الخاصة بمؤتمر جبهة البوليساريو عن القوانين الخاصة بالدولة الصحراوية, و جعلها جميعها أكثر ديموقراطية و شفافية.
- الفصل القانوني و الفعلي بين السلطات التشريعية و القضائية و التنفيذية.
- سن قانون للعمل الجمعي باعتباره وسيلة نضالية حضارية قادرة على المساهمة الفعالة في معركة التحرير و البناء.
- سن قانون للصحافة و رفع الحصار عن الصحافة المستقلة.
- رفع القيود المفروضة على القضاة و المحامين لممارسة مهامهم دون أي تدخل من قبل السلطات, و توفير الإمكانيات اللازمة لتمكينهم من تحقيق العدالة و تشكيل نقابة مستقلة للقضاة و أخرى للمحامين.
- إعادة النظر في طرق انتخاب المجلس الأعلى للقضاء, و توسيع اختصاصاته, و تدعيم استقلالته.

4. الإصلاحات الإدارية

- إعادة هيكلة كل الإدارات الوطنية حسب الحاجيات المادية و البشرية, و جعلها في مستوى تطلعات المواطن و في خدمة مصالحه.
- اعتماد القدرات و المؤهلات الفردية في التوظيف و الترقية.
- إعادة النظر في قانون الأجور الجاري به العمل حاليا في أفق ضمان حد أدنى يستجيب للمتطلبات المعيشية, و يأخذ بعين الاعتبار الحالة العائلية لكل فرد.
- سن نظام وطني للتقاعد.
- إيجاد سياسة ممنهجة لاستقطاب و استيعاب الإطارات و الكوادر و الخريجين حسب الاختصاصات و المهارات.
- إيجاد حل نهائي و دائم لمشكل جوازات السفر, إما من خلال توفير الجوازات الحالية لكل المواطنين الراغبين في الحصول عليها, أو من خلال وثائق السفر الخاصة باللاجئين طبقا لاتفاقية الأمم المتحدة لسنة 1951 الخاصة باللاجئين.

5. الإصلاحات الدبلوماسية

- تفعيل الدبلوماسية الصحراوية بانتقاء العناصر الكفأة و القطع مع سياسة التعيينات المبنية على أسس قبلية و اعتبارات شخصية ضيقة, و جعل المسؤولية و المرودية و خدمة القضية الوطنية فوق كل الاعتبارات.
- إعادة هيكلة وزارة الخارجية لاسيما على مستوى التمثيليات و السفارات, و ذلك للمحافظة على المكتسبات المحصل عليها و تعزيزها لتضييق الخناق على العدو, و فضح مؤامراته الدنيئة الرامية إلى إقبار حقوق الشعب الصحراوي و النيل من وحدته الوطنية.

6. الإصلاحات العسكرية

- تلبية كل الملفات المطلوبة لمقاتلي جيش التحرير الشعبي الصحراوي دون قيد أو شرط.
- إعادة هيكلة وزارة الدفاع على مستوى الوزارة و النواحي العسكرية, و تسخير كل الإمكانيات المادية و البشرية لدعمها و تقويتها بصفتها الدرع الواقي لمكتسباتنا الوطنية, و الضامن الوحيد لرجوع شعبنا إلى دياره حرا كريما و مستقلا. و منح الأولوية في التأهيل و التكوين لمقاتلي جيش التحرير الشعبي الصحراوي, و التعامل بجدية مع ملفاتهم المطلوبة, و الرفع من مستوى العناية الممنوحة لعائلات الشهداء و المعتقلين.
- إعادة النظر في سلم الترقية ليعتمد الكفاءة و التجربة العسكرية كعيارين أساسيين لترقية المقاتل الصحراوي.
- إجراء دورات تدريبية متواصلة لكل المقاتلين الصحراويين مع توفير كل المستلزمات الضرورية لذلك.
- الصيانة المستمرة لكل المعدات و العتاد العسكري لجعلها جاهزة للاستعمال في الوقت المناسب.
- تفعيل دور المحافظة السياسية و الأمن العسكري و الدرك الوطني و تحديد صلاحيات كل جهاز لضمان عدم تداخل المهام و المسؤوليات.

7. الإصلاحات الثقافية و الإعلامية

- وضع مشروع وطني متكامل للحفاظ على الهوية الثقافية الوطنية من خلال:
 1. جمع الأرشيف الوطني و تنظيمه و ترتيبه, و جعله في متناول الدارسين و المهتمين.
 2. إعادة ترتيب المتحف الوطني, و إغناء محتوياته.
 3. تشجيع الكتابة و التأليف.
 4. إصدار نشرة تهتم بالثقافة الصحراوية بمختلف تلويناتها.
 5. تكفل وزارة الثقافة بطباعة و نشر الإبداعات الشعرية و النثرية, و تسجيل الأغاني.
 6. إحياء المسرح و السينما كأداة للتوعية, و وسيلة للتعريف بعدالة القضية الصحراوية.
- وضع سياسة إعلامية وطنية هادفة تستجيب لمتطلبات المرحلة.
- توفير الدعم المادي و البشري لوكالة الأنباء الصحراوية لجعلها قادرة على إيصال صدى مكاسبنا الوطنية إلى مختلف أرجاء العالم, و تقويت الفرصة على العدو المحتل لتشيويه نضال شعبنا المشروع.
- إحياء مجلة 20 ماي, اللسان المركزي لجبهة البوليساريو في أقرب الأجل مع ضمان ترجمتها إلى اللغات الأجنبية.

- الرفع من مستوى أداء المؤسسة الإعلامية حتى تتمكن من القيام بدورها كمرآة تعكس طموحات وآمال الشعب الصحراوي, و تطلعه للحرية و الاستقلال.
- تطوير الإذاعة الوطنية على مستوى الخبرات و الأداء لتواكب التطورات الحاصلة على المستويين الاجتماعي و السياسي, و لتشكل أداة تواصل بين الجماهير الصحراوية في مختلف مواقع الفعل و النضال, و لتكون سلاحا فعالا في معركة التحرير و البناء.
- تعزيز جريدة الصحراء الحرة بإصدارات أخرى وطنية و جهوية.
- رفع الحظر عن الصحافة الحرة لضمان حرية الرأي.
- التعجيل باستكمال مشروع القناة الوطنية الصحراوية التي غدت سلاحا ضروريا لخوض المعركة الإعلامية التي يشنها العدو المحتل على مقدساتنا الوطنية.

8. الإصلاحات التعليمية و التربوية

- تشكيل لجنة وطنية من المختصين و الخبراء لسن منهاج تعليمي مستمد من التاريخ الوطني و الثقافة الشعبية, و يأخذ بعين الاعتبار التطورات التكنولوجية و العلمية و المعلوماتية التي يعرفها العالم.
- العناية بأسرة التعليم ماديا و معنويا لتمكينها من أداء مهمتها, المتمثلة في تربية و تعليم الأجيال, على أحسن وجه.
- ضمان إلزامية التعليم و متابعتها باستمرار, مع إيجاد السبل الكفيلة لمحاربة التغيب المدرسي, و التنويه بالمتفوقين و تشجيعهم.
- فتح متوسطات و ثانويات بالمخيمات.
- تنشيط التفتيش المدرسي باعتباره وسيلة ناجعة للرقى بالعملية التربوية, و جعلها تواكب التطورات العلمية و المعرفية الحديثة.
- إنشاء جمعيات لأباء و أولياء التلاميذ, و تفعيلها ديموقراطيا داخل المؤسسات التعليمية.
- تحسين الوضعية المعيشية للطلبة الدارسين بالخارج, و تشجيعهم على إنشاء اتحاد وطني للطلبة الصحراويين.
- التركيز على تلقين اللغة العربية و قواعد الأخلاق و التربية الإسلامية للطلبة الصحراويين الدارسين بكوبا.
- فتح مجال الدراسات العليا أمام الجامعيين, و العناية بمشاكلهم المادية و المعنوية.
- فتح معاهد للتكوين المهني داخل المخيمات تشمل كل الاختصاصات ذات الصلة بالحياة اليومية للمواطنين, و تساهم في بناء أسس اقتصاد وطني يمكن من الاكتفاء الذاتي و قادر على المنافسة الخارجية.

9. الإصلاحات الاجتماعية و الصحية

- العناية بالمعتقلين و جرحى الحرب و عائلاتهم من خلال التكفل الدائم بهم و متابعة أحوالهم الصحية و المعيشية و العائلية من قبل المؤسسات المختصة.
- التكفل المادي و المعنوي بالطفولة و المسنين و ذوي الاحتياجات الخاصة, و تسطير برامج تربوية و ترفيهية خاصة تستجيب لمتطلباتهم.

- تميمين و تقدير عطاءات المرأة الصحراوية, و فتح المجال أمامها لتقلد كل المناصب السياسية و الإدارية. و إعطائها أولوية خاصة في التكوين و التأهيل.
- تحسين تدبير إمكانيات و تجهيزات وزارة الصحة قصد توفير العلاج المجاني لجميع المواطنين, و الرفع من مستوى مردودية المستشفيات و المصحات الجهوية, و الاعتماد على الخبرات الطبية الوطنية بدل انتظار البعثات الطبية الأجنبية.
- سن قانون خاص بممارسة مهنة الطب على التراب الوطني.
- توفير الإمكانيات اللازمة للحوامل و المرضعات و منح تسهيلات خاصة لهن.
- منع استخدام سيارات الإسعاف و المعدات المخصصة لوزارة الصحة لأغراض شخصية.
- إخضاع عملية إجلاء المرضى إلى الخارج لمقاييس طبية صرفة, و توكيلها للمختصين دون أي تدخل من السلطة السياسية أو الإدارية.
- خلق رقابة دائمة للمساعدات الطبية و وسائل التجهيز الطبي, و طرق توزيعها.

10. المناطق المحتلة و جنوب المغرب:

- رفع الوصاية عن نضالات الجماهير الصحراوية في المناطق المحتلة و جنوب المغرب, و احترام خياراتهم النضالية التي يرونها مناسبة لمجابهة العدو المغربي المحتل.
- الكف عن التشهير السياسي المبالغ فيه بمناضلي و مناضلات المناطق المحتلة و جنوب المغرب, و ذلك نظرا للعواقب السلبية التي تطال في معظم الأحيان عائلات بأكملها.
- الكف عن استغلال براءة الأطفال لأغراض سياسية, لأن ذلك يتعارض مع المواثيق الدولية الخاصة بحماية الطفولة.
- توثيق الاتصال و التواصل مع الجماهير الصحراوية في المناطق المحتلة و جنوب المغرب, و إشراكها الفعلي في بناء المشروع الوطني.
- التعامل بشفافية و وضوح مع قنوات الاتصال و فروع التنظيم السياسي بالمناطق المحتلة و جنوب المغرب.

11. الجاليات الصحراوية بالخارج

- تنظيم الجاليات الصحراوية لنفسها بنفسها في إطار جمعيات معترف بها من طرف البلدان التي تقيم فيها, فتحدد برنامج عملها, و تمارس أنشطتها طبقا لقانون بلد الإقامة.
- ربط الصلة باستمرار بالمخيمات و المناطق المحررة من خلال زيارات منتظمة, و توفير الظروف المناسبة لذلك من قبل السلطات الصحراوية.
- جعل تمثيلات الجبهة و سفارات الجمهورية الصحراوية رهن إشارة الجالية لمعرفة آخر مستجدات القضية الوطنية, و لحل المشاكل الإدارية التي قد تواجهها.
- مشاركة الجاليات في الأنشطة و التظاهرات التي تنظمها تمثيلية الجبهة أو سفارة الجمهورية.
- مساهمة الجاليات ماديا و بشريا في المشاريع التي يتقدم بها الممثل أو السفير, إما داخل بلد الإقامة أو في مخيمات اللاجئين أم المناطق المحتلة.

الفصل الرابع: توصيات اللجنة التحضيرية الموسعة

بناء على الفصول السابقة، فإن اللجنة التحضيرية الموسعة، وهي تثمن عالياً الجهود الجبارة التي بذلها المواطنون الصحراويون مساهمة منهم في إثراء مشروع البرنامج السياسي للبوليساريو: خط الشهيد، و عملهم اليومي المتواصل في مختلف مواقع الفعل و النضال لمناهضة الفساد و الاحتلال، و استحضارا للبدائل التجاوزية المقترحة توصي بما يلي:

1. الضغط على القيادة السياسية الحالية لجهة البوليساريو للسماح بعقد المجلس العام التأسيسي للبوليساريو: خط الشهيد، من أجل الإسراع بتنفيذ البدائل التجاوزية المقترحة.
2. التصعيد السياسي مع المغرب المحتل، و كشف زيف ادعاءاته بخصوص قضية الصحراء الغربية.
3. التعبئة الشاملة لكل المواطنين الصحراويين أينما تواجدوا للمساهمة الفعلية في إنجاح هذا المشروع.
4. تكثيف الاتصالات بالحكومات و الجمعيات و المنظمات الدولية لتوضيح البرنامج الإصلاحي للبوليساريو: خط الشهيد.